



جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مراسلة

من

السيد محمد علي كومبوز أوغلو

الأمين العام للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا

حول

"نظام الحكومة الرئاسي الذي سيتم تنفيذه في تركيا"

دورة جنيف

آذار/مارس عام 2018



نظام الحكومة الرئاسي الذي سيتم تنفيذه في تركيا

لدى تركيا نظام برلماني منذ أمد بعيد يعود إلى نهاية الفترة النهائية للدولة العثمانية، وإلى إعلان الملكية الدستورية في عام 1876. تم تعليق العمل بهذا النظام أثناء الانقلابات العسكرية في عامي 1960 و 1980، كما حدثت الاضطرابات داخل النظام آثراً مباشراً مهدت الحياة الديمقراطية.

لقد جعلت تجربة النظام البرلماني طويل الأمد الاستقرار السياسي أحد القضايا الرئيسية في النظام. تاريخياً بالنظر إلى الفترة من 1923 وحتى يومنا هذا، لوحظ أنه من بين 64 حكومة في الجمهورية قبل أن تتولى الحكومة الحالية الخامسة والستين منصب الرئاسة، كان 33 منها في المجلس لمدة تقل عن سنة واحدة و 47 منها لأقل من سنتين، عدد الحكومات التي كانت في المنصب لأكثر من ثلاث سنوات هو أحد عشر، وأن عدد الحكومات التي بقيت في المنصب لأكثر من أربع سنوات هو ثلاثة فقط. متوسط مدة الخدمة بالنسبة لجميع الحكومات حتى الحكومة الخامسة والستين هي 1 سنة و 5 أشهر و 14 يوماً فقط¹.

كان المناقشات حول الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي، هي الخلافات التي ظهرت في مرحلة تأسيس الحكومة وحقيقة أن الحكومات الائتلافية التي تأسست على مضمض كانت تؤول إلى التفكك بمرور الوقت لأن تشكيل الحكومة يعتمد على تصويت نيل الثقة في البرلمان. شكّل الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي، أساساً لعدم الاستقرار السياسي الذي أسفر عن انقلابات عسكرية تؤدي إلى نهاية ما، وتتولى السلطة التنفيذية منصبها بعد الانتخابات الشعبية المباشرة. بهذا الشكل، لن يتأثر مبدأ الاستقرار في الإدارة بالتغيرات في تشكيل البرلمان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت مؤخراً على التشريع الانتخابي في إطار المواءمة مع التعديل الدستوري مكّنت الأحزاب السياسية من الدخول في الانتخابات البرلمانية عن طريق تشكيل تحالفات فيما بينها. ويؤخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الترتيبات الجديدة ستعزز القوة التمثيلية لبرلماننا كما ستعزز طابعه التعددي من خلال السماح بتمثيل العديد من الأحزاب السياسية. والبرلمان التعددي يعني برلمان قوي يمكنه تأمين الإشراف العام بفاعلية.

¹ هالت تونشكازك، "شروط مكتب الحكومات التي تأسست في تاريخ الجمهورية"، مذكرة إعلامية، إدارة الخدمات البحثية، 2017/3/25.



وبدون شك، فإن البرلمان الذي سيصبح أقوى سياسياً سيحقق قفزة جديدة إلى الأمام في بناء المؤسسات على المستوى الإداري. ومع خروج السلطة التنفيذية خارج نطاق الأنشطة التشريعية بموجب النظام الجديد، فإن المقترحات القانونية التي يقدمها أعضاء البرلمان ستصبح المصدر الوحيد للقوانين. إن تقديم الدعم المتخصص الفعال من خلال منظمة تشريعية قوية لصياغة المقترحات القانونية وتعزيز البنية التحتية المتخصصة للجان التشريعية هي الركائز الأساسية لرؤيتنا على المستوى الإداري فيما يتعلق بالفترة الجديدة. الاستعدادات الجارية في هذا الاتجاه كخطوة أولى، تجري في إطار عملية توظيف أفراد جدد لتقديم خدمات متخصصة في المجال التشريعي.

في الدورة التشريعية السادسة والعشرين للجمعية الوطنية التركية الكبرى، التي بدأت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تم تبني 449 قانوناً بما فيها 362 قانوناً يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات الدولية. وتمت صياغة 2176 مشروع قانون قدمها أعضاء البرلمان و 929 مسودة قانون (وثيقة) قدمها مجلس الوزراء حتى الآن. وفي إطار الأنشطة الإشرافية، تم توجيه ما مجموعه 1423 سؤالاً شفهياً، و 26 818 سؤالاً كتابياً، و 33 اقتراحاً للمناقشة العامة، و 2 816 طلباً للتحقيقات البرلمانية، و 22 طلباً للإدانة، كما تم إنشاء 8 لجان تحقيق برلمانية. وبعد الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي، من المتوقع أن تتطور هذه الأنشطة من حيث الكم والنوع مع تركيز الجمعية على مهامها الرئيسية، كما سيتم إعادة هيكلة المنظمة الإدارية لتلبية هذه الاحتياجات.

إن النظام الرئاسي للحكومة، الذي يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن بعضهما البعض، سيضمن الاستقرار في الإدارة، من جهة، ويزيد من القوة التمثيلية لكل منهما من جهة أخرى. سوف تركز الهيئة التنفيذية على أصوات أكثر من نصف الناخبين، في حين أن البرلمان ذو الصفة التعددية سيكون له وزن أكبر في النظام.

وباعتباره نظاماً يضمن الاستقرار في الإدارة والعدالة في التمثيل، فإن نظام الحكم الرئاسي سيعزز جهود التطوير والإصلاح الهيكلي السريع لتركيا، وهي قوة رائدة في منطقتها، كما سيوفر دعماً قوياً لصراعها الفعال ضد تهديدات الإرهاب الذي اتخذ بعداً إقليمياً ودولياً.



ما الذي يوفره نظام الحكم الرئاسي؟

نتيجة لاستفتاء التعديل الدستوري الذي تم في 16 نيسان/ أبريل 2017، قررت تركيا اعتماد النظام الرئاسي في عام 2019.

1- انخفاض سن انتخاب النواب من 25 إلى 18 سنة.

- فتح المجال السياسي لصالح فئة الشباب، وأعدت الشروط التي تعكس قضايا الشباب لدى السياسيين.
- الأشخاص المخولون بالانتخاب أصبحوا مؤهلين لانتخابهم.
- قد يكون للشباب خبرة سياسية في سن مبكرة.

2- ارتفع عدد النواب من 550 إلى 600.

- ستوفر السياسات المزيد من التمثيل. سيزيد عدد الأعضاء بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وسيتم تعزيز التمثيل.

3- سيتم تعزيز الجمعية. مقترحات القانون لن تقدم من قبل الحكومة ولكن من قبل النواب.

- لن يتمكن الجهاز التنفيذي بعد الآن من تقديم مقترحات للتشريع ما عدا قانون الموازنة.
- يكون للبرلمان الأولوية في سن القانون؛ سيتم سحب مجمل عملية صياغة القوانين من أيدي الحكومة واعتبارها محفزاً للبرلمانيين والجمعية الوطنية الكبرى في تركيا.
- حماية أساليب البرلمان في الحصول على المعلومات وتدقيقها. كما سيستمر الاستجواب البرلماني والنقاش العام والتحقيقات البرلمانية وأساليب الأسئلة المكتوبة.
- ألغيت إمكانية الاستجواب الشفهي - الذي يعبر عن قيام البرلمانيين بطرح أسئلة مكتوبة ليقوم الوزراء بالرد على الأسئلة شفويًا من المنصة-. تعدّ هذه اللائحة النتيجة الطبيعية للفصل بين القوى الصارمة التي يتوخاها النظام الجديد، ولن تحدّ من قدرة الهيئة التشريعية في الحصول على المعلومات وتدقيقها. حيث سيستمر في



تطبيق عملية السؤال المكتوب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجابات المكتوبة على السؤال ستتم في غضون 15 يوماً بضمناً الدستور.

• تمّ إلغاء الرقابة من المؤسسة. وبما أن الجهاز التنفيذي ينتخب بشكل مباشر من قبل الشعب، فإن الوزراء ليسوا نواباً وهم ليسوا مسؤولين أمام الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا من حيث السياسة، ولا مبرر لتوجيه اللوم إلى النظام الجديد. ومع ذلك، سيستمر البرلمان في إجراء تحقيقات جنائية في نطاق مهام الوزراء.

4 - ستعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معاً.

• ستعقد الانتخابات العامة البرلمانية في نفس اليوم كل 5 سنوات بدلاً من 4 سنوات.

• سيتم تنفيذ نظام انتخابي مباشر من جولتين في الانتخابات الرئاسية.

• استبعاد إمكانية عدم الاستقرار في تشكيل الجهاز التنفيذي وعدم الحاجة إلى الائتلافات، بحيث يتوقع أن تكون هناك فترات خمس سنوات (خمسية) من الاستقرار المتواصل للهيئات التشريعية والتنفيذية.

• سيتم تخفيض احتمال الاختيار المبكر، ولن يكون الجمهور محولاً بالانتخابات المستمرة المدرجة على جدول الأعمال.

• يجوز للرئيس وثلاثة أخصاس الأغلبية من إجمالي أعضاء الجمعية اتخاذ قرار انتخابات. إذا أراد الرئيس إجراء انتخابات مبكرة، فسيختصر وقته أيضاً، إذا أرادت الجمعية تجديد الانتخابات الرئاسية، فإن انتخابات الجمعية ستُجدد أيضاً.

• سيؤدي الانتخاب المشترك للهيئات التشريعية والتنفيذية إلى دعم التعاون والتضامن بين السلطات وسيؤدي إلى نتائج مشجعة.

5 - يمكن للرئيس أن يصبح عضو حزب سياسي.

• من غير المناسب حقيقة أن تدخل رئيس الجمهورية، الذي تم انتخابه كحزب منتخب واختير في مختلف الوعود السياسية، قد فصل من قبل الحزب.



• من المتوخى أن تقدم مجالس وقنوات الحزب تسهيلات للمكتب الرئاسي للتواصل مع الجمهور ولصياغة السياسات ذات الاهتمام المشترك.

• مع انتخاب الأمة الرئيس بشكل مباشر، فإن منصب الرئيس، الذي هو رئيس الدولة ويمثل وحدة الأمة، يكتسب معناه الجديد. في هذا الإطار، تنطلق الثنائية وتتضح المسؤولية السياسية للرئيس بموافقته ورضاه.

6- يُمنح الرئيس سلطة إصدار المراسيم.

• لا يتم تنظيم الحقوق والواجبات السياسية ذات الحقوق الأساسية والحقوق والواجبات الشخصية بموجب مرسوم رئاسي.

• لا يمكن إصدار المرسوم الرئاسي في الدستور المنصوص عليه في القانون أو في الحالات المنصوص عليها بوضوح في قانونه الخاص.

• في حالة وجود تعارض بين المرسوم الرئاسي والقوانين، تسري أحكام القانون. ويصبح المرسوم الرئاسي ملغياً وباطلاً فيما إذا أصدرت الجمعية القانون ذاته.

• تخضع قرارات المرسوم الرئاسي لتفتيش المحكمة الدستورية.

7- يتم تعيين كبار الموظفين العامين من قبل الرئيس.

• سوف تتاح للرئيس المنتخب حديثاً الفرصة لبدء عمل سريع في طريق إنشاء فريقه الخاص.

• سيختفي التأخير البيروقراطي في التعيينات؛ كما سيكون إجراء تغييرات مهمة تتم بسرعة.

8- تتخذ الترتيبات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات بموجب مرسوم رئاسي؛ لن تضيع الجمعية أي وقت في تنظيم الترتيبات البيروقراطية.

• سيتم تسهيل التحولات الهيكلية للمؤسسات، وتوحيد الوحدات أو المؤسسات المتماثلة.

• يمكن تفعيل المؤسسات التي تتطلب تقنيات وتطبيقات حديثة بسرعة.



• ستتمكن الجمعية، التي لا تتعامل مع الترتيبات المؤسسية، من تخصيص مزيد من الوقت للقضايا والتشريعات التشريعية بشأن القضايا الرئيسية.

• يمكن إصدار لوائح مع المراسيم الرئاسية بشأن الإدارة المركزية، ولكن لا يمكن إصدار اللوائح الخاصة بالإدارات المحلية وسيتم الحفاظ على مبدأ الإدارة.

9 - سيتم تحقيق انتقال المسؤولية السياسية للرئيس.

• سيتم ترك مبدأ اللامسؤولية السياسية للرئيس، ويخرج الرئيس عن نطاق كونه "جديراً لكنه غير مسؤول"

• وفقاً للمادة الحالية من الدستور، في حين يتم عزل الرئيس، فقط بسبب الخيانة بناءً على اقتراح ثلث العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا على الأقل وقرار ثلاثة أرباع إجمالي عدد الأعضاء على الأقل فإن نطاق المسؤولية الجنائية خلال الفترة الجديدة قد تم توضيحه. وفقاً لللائحة الجديدة، يجوز التحقيق مع الرئيس في جرم جنائي من خلال اقتراح الأغلبية المطلقة من العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية، ويجوز للجمعية العامة أن تناقش الاقتراح خلال شهر واحد وتقرر فتح التحقيق بناءً على نتيجة الاقتراح السري لثلاثة أرباع العدد الإجمالي للأعضاء.

• الرئيس، الذي تم التحقيق معه، لا يخوّل باتخاذ قرار انتخابات مبكرة.

• في حين أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس وحده في النظام الحالي لا تخضع للمراجعة القضائية، فإن جميع عمليات ومعاملات الرئيس في النظام الجديد ستكون متاحة للمراجعة القضائية.

10- تكون سلطة إعداد وعرض الميزانية حكراً للرئيس.

• في حالة عدم الموافقة على اقتراح قانون الميزانية الذي يعده الرئيس في الجمعية، سيتم أولاً إعداد ميزانية مؤقتة؛ إذا لم يتم قبول الميزانية المؤقتة، يتم زيادة ميزانية السنة السابقة بمعدل إعادة التقييم ووضعها موضع التنفيذ. وبالتالي، يتم اتخاذ تدابير إزاء احتمالات تأثر الخدمات العامة تأثراً سلبياً بالنزاعات السياسية وتوقف الخدمات العامة.

• لا تزال سلطة اتخاذ القرار النهائية بشأن الموازنة تابعة للبرلمان.



11- يلغى القانون العرفي ويجري تنظيم حالة الطوارئ.

• إن تطبيق الأحكام العرفية، وهي حالة الطوارئ التي تقوم عليها الإدارة العسكرية، بات في عداد التاريخ.

12- يدعم استقلال القضاء مبدأ الحياد.

13- الحكم مدني.

• إن اعتماد تعديل الدستور في الاستفتاء قد ألغى القضاء العسكري تماماً.

• يتم تطبيق مبدأ الوحدة في القضاء، ويتم إلغاء التمييز بين القضاء العسكري والمدني. وبالتالي، يتم تمرير تطبيق يتوافق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي والمعايير الديمقراطية الرائدة.

14- تم إعادة تنظيم مجلس القضاة وأعضاء النيابة العامة.

• يتم انتخاب أربعة أعضاء من مجلس القضاة وأعضاء النيابة العامة من قبل الرئيس كما هو الحال في الوضع الراهن. يتم انتخاب الأعضاء السبعة الذين يشكلون غالبية المجلس من قبل الجمعية لأول مرة بأغلبية مؤهلة.

• التنظيم الدستوري الذي يتيح انتخاب أعضاء البرلمان يعزز الشرعية الديمقراطية.

• في الفترة الجديدة، انتهت المنافسة والاختلافات الانتقائية بين أعضاء المؤسسات القضائية وأصبحت الأولوية للجمعية، كما تمت إزالة خطر تأثير نفوذ بُنى منظمة فتح الله غولن الإرهابية على مجلس القضاة وأعضاء النيابة العامة.



UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Mehmet Ali KUMBUZOĞLU
Secretary General of the Grand National Assembly of Turkey

on

“The Presidential Government System to be implemented in Turkey”

Geneva Session
March 2018

THE PRESIDENTIAL GOVERNMENT SYSTEM TO BE IMPLEMENTED IN TURKEY

Turkey has a long-standing parliamentary system experience going back as far as the final period of the Ottoman State, to the declaration of constitutional monarchy in 1876. This system was interrupted by military coups in 1960 and 1980, and intra-system instabilities had consequences directly threatening democratic life. This long-term parliamentary system experience has made *political stability* one of the main problem areas of the system. Historically considering the period from 1923 to the present day, it is observed that among the 64 governments of the Republic before the current 65th Government of the Republic assumed office, 33 were in office for less than one year and 47 less than two years, that the number of governments which were in office for more than three years is eleven, and that the number of governments which remained in office for more than four years is only three. The average term of office for all the governments until the 65th Government is only 1 year, 5 months and 14 days.¹

The main causes of the political instability in question were disagreements experienced at the stage of founding a government and the fact that reluctantly founded coalition governments tended to disintegrate over time because the foundation of a government depended on a parliamentary vote of confidence. With the transition to the presidential system of government, this basis of political instability which resulted in military coups will come to an end, and the executive will assume office following election directly by the people. In this way, the principle of stability in administration will not be affected by changes in the composition of parliament.

In addition, the amendments recently made to the electoral legislation in the scope of alignment with the constitutional amendment enable political parties to enter the parliamentary elections by forming alliances among them. It is considered that these new arrangements will reinforce the representative power of our parliament and will strengthen its pluralistic character by allowing the representation of many political parties. A pluralistic parliament means a strong parliament that can effectively mobilize public supervision.

Without doubt, the parliament that will become politically stronger will also carry out a new leap forward in institution-building at the administrative level. With the executive going outside of legislative activities under the new system, law proposals made by members of parliament will become the only source of laws. Offering effective specialist support through a strong legislative organization for the drafting of law proposals and strengthening the specialist infrastructure of the legislative committees are the main pillars of our vision at the administrative level in relation to the new period. Preparations in this direction are under way and, as the first step, a process of recruitment of new personnel to offer specialist services in the legislative area has been started.

In the 26th Legislative Term of the Turkish Grand National Assembly, which started on 1 November 2015, a total of 449 laws have been adopted including 362 that concern the ratification of international agreements; and 2,176 law proposals made by members of parliament and 929 law drafts (bills) submitted by the Council of

¹ Halit TUNÇKAŞIK, "Terms of Office of the Governments Founded in the History of the Republic", Information Note, TGNA Research Services Department, 25.03.2017.

Ministers have been taken into processing so far. In the scope of supervisory activities, a total of 1,423 oral questions, 26,818 written questions, 33 motions for general debate, 2,816 motions for parliamentary investigations, and 22 motions for censure have been taken into processing, and 8 parliamentary investigation committees founded. Following the transition to the presidential system of government, these activities are expected to develop in terms of both quantity and quality as the Assembly concentrates on its principal functions, and the administrative organization will be restructured to address these needs.

The presidential system of government, separating the legislative and executive bodies from each other, will ensure stability in administration, on the one hand, and increase the representative power of both, on the other. The executive body will rest on the votes of more than half the electors while the parliament with its pluralistic character will have a greater weight in the system.

As a system that ensures both stability in administration and justice in representation, the presidential system of government will strengthen the rapid development and structural reform efforts of Turkey, a leading power in its region, and will also provide a strong support for its effective fight against the threat of terrorism which has taken a regional and international dimension.

WHAT DOES THE PRESIDENTIAL GOVERNMENT SYSTEM BRING?

As a result of the constitutional amendment referendum held on April 16, 2017, Turkey has decided to take the Presidential System in 2019.

1. The age of election of deputies fell from 25 to 18.
 - Political field has been opened for young people and the conditions which youth aspect reflected to politics have been prepared.
 - Those who are eligible to elect have become eligible to be elected.
 - Young people may have political experience at an early age.
2. The number of deputies increases from 550 to 600.
 - Politics will provide more representation; the number of members will increase in line with increasing population and representation will be strengthened.
3. The Assembly will be strengthened; the proposals of the law will not be submitted by the government but by the deputies.
 - The executive organ will no longer be able to submit proposals for legislation other than budget law.
 - Parliament will be in the forefront in making the law; the whole of the law-making process will be removed from the government's determination and will be taken to the initiative of the parliamentarians and the Grand National Assembly of Turkey (GNAT).
 - Parliament's ways of obtaining information and scrutiny are protected. The parliamentary inquiry, general debate, parliamentary investigation and written question methods will continue to be valid.
 - The verbal questioning facility-which expresses that parliamentarians have asked questions in written form and ministers have responded the questions orally from the rostrum- is removed. This regulation, which is the natural consequence of the separation of the rigid powers envisaged by the new system, will not limit the

legislative body's ability to acquire information and scrutiny. Because, the application of the written question will continue. In addition, written answers to the question within 15 days have been guaranteed in the Constitution.

- Censure has been removed from the institution. Since the executive organ is directly elected by the people, the ministers are not deputies and they are not responsible to the Grand National Assembly of Turkey in terms of politics, there is no need for censure in the new system. However, criminal investigations of ministers' duties will continue to be conducted by the Parliament.

4. The presidential and parliamentary elections will be held together.

- Parliamentary general elections will be held on the same day every 5 years instead of 4 years.

- A two-round direct electoral system will be implemented in the presidential election.

- The possibility of instability in the formation of the executive organ is abolished and coalitions are not needed, so that five-year periods of uninterrupted stabilization are foreseen for legislative and executive bodies.

- The probability of early selection will be reduced, and the public will not be engaged in continuous elections on the agenda.

- The President and three-fifth majority of the total members of the Assembly may take an election decision. If the President wants an early election, he will also shorten his time, if the Assembly wants to renew Presidential elections, elections of the Assembly will also be renewed.

- The joint election of the legislative and executive bodies will result in supporting cooperation and solidarity among the powers and will cause encouraging results.

5. The President can become a political party member.

- It is incompatible with the fact that the intervention of the President of the Republic, which has been elected as an elected party and selected in various political promises, is interrupted by the party.

- It is envisaged that the party boards and channels will facilitate the presidential office to communicate with the public and to formulate policies with common reason.

- With the nation's direct election of the President, the position of the President, who is the head of the State and represents the unity of the nation, gains a new meaning. In this framework, the dualism takes off and the political responsibility of the President becomes clear with the admiration of the President.

6. The President is given the authority to issue decrees.

- Political rights and duties with fundamental rights, personal rights and duties will not be regulated by Presidential decree.

- The Presidential decree cannot be enacted in the Constitution foreseen by the law or in cases clearly set forth in its law.

- In case of conflict between the Presidential decree and the laws, the provisions of the law shall apply; The Presidential decree will become null and void if the Assembly issues the same law.

- Decisions of the Presidential Decree shall be subject to Constitutional Court inspection.

7. Senior public officials shall be appointed by the President.

- The newly elected President will have the opportunity to start an action quickly by creating his own team.

- The bureaucratic delays in the appointments will cease to exist; performance-based task changes can be made quickly.

8. The administrative arrangements with respect to institutions shall be made by the Presidential Decree; The Assembly will not waste any time with regulatory bureaucratic arrangements.

- Structural transformations of institutions, the unification of similar units or institutions will facilitate.
- Institutions that are required by new technologies and applications can quickly be activated.
- The Assembly, which does not deal with institutional arrangements, will be able to allocate more time to legislative issues and legislation on key issues.
- Regulations can be made with the Presidential Decrees on the central administration, but the regulations on the local administrations cannot be made and the management principle will be maintained.

9. The transmission to the political responsibility of the President is realized.

- The political irresponsibility of the President is lifted, and the President comes out of being "competent but irresponsible".
- According to the current provision of the Constitution, while the President is impeached, only because of treason upon the proposal of at least one third of total number of members of the Grand National Assembly of Turkey and the decision of at least three-fourths of the total number of members, criminal responsibility field during the new period is clarified. According to the new regulation, the President may be investigated from a criminal offense by a motion of absolute majority of the total number of members of the Assembly, and the Assembly may debate on the motion within one month and decide by secret balloting of three thirds of total number of members to open an investigation.
- The President, who has been investigated, will not receive an early election decision.
- While the actions taken by the President alone in the current system are not subject to judicial review, all operations and transactions of the President in the new system will be opened to judicial review.

10. The authority to prepare and present the budget shall belong to the President.

- If the proposal of the budget law to be prepared by the President is not approved in the Assembly, a provisional budget will first be prepared; if the temporary budget is not accepted, the budget for the previous year shall be increased by the revaluation rate and put into effect. Thus, measures are taken against the possibility that public services are negatively affected by political disputes and that public services are stopped.
- The ultimate decision-making authority on the budget continues to belong to the Parliament.

11. The martial law is abolished and the State of Emergency is being regulated.

- The implementation of martial law, which is the state of emergency in which the military administration is based, is history.

12. The independence of the judiciary is supported by the principle of impartiality.

13. Judgment is civilian.

- The adoption of the amendment of the Constitution in the referendum completely abolished the military judiciary.
- The principle of unity is being passed on to the judiciary, and the distinction between military and civil judiciary is being abolished. Thus, an application that complies with the EU acquis and raises democratic standards has been passed on.

14. The Council of Judges and Prosecutors (HSK) has been reorganized.

- Four members of the HSK are elected by the President as they are in the current situation; The 7 members who constitute the majority of the board are elected by the Assembly for the first time with qualified majority.
- Constitutional regulation giving the election of members of the parliament strengthens democratic legitimacy.
- In the new period, selective competition and grouping among members of the judicial institutions ceased and the Assembly became a priority, and the danger of the influence of the Fethullah Gulen Terrorist Organisation (FETO)-type structures on HSK was lifted.